

وأكد ذلك الإمام الغزالي في « الاقتصاد في الاعتقاد » ، وفي « قواعد العقائد » من الإحياء .

وسار على هذا النهج كل المصنفين في العقائد من الأشعرية والماتريدية ، وردوا على المعتزلة الذين أنكروا ما صح به الحديث من أحوال البرزخ والآخرة ، وشدّدوا النكير عليهم ، كما يلمس ذلك بجلاء كل من طالع كتبهم .

فإثبات العقيدة بصحاح الأحاديث متفق عليه من حيث المبدأ بين المدرستين المتنازعتين في عصرنا : المدرسة الأشعرية والماتريدية ، والتي تتمثل في الجامعات الدينية العريقة : الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند ، وما تفرّع منها . . والمدرسة الحنبلية التي يمثلها علماء المملكة العربية السعودية ومن تبعهم وتخرّج على أيديهم .

فيم احتد النزاع ؟ :

فقيم ثار النزاع واحتد ؟ وعلام علا الصراخ واشتد ؟

لم أجد لذلك معنى ولا سبباً إلا إذا دخل أحد عنصرين في النزاع :

أحدهما : أن يُراد بالعقيدة : « التي يكفر من أنكرها » ، فمن أنكر عقيدة ثبتت بحديث صحيح يجب الحكم بكفره كفرة أكبر ، وإخراجه من الملة ، وعزله عن أهل القبلة ، كما يذهب إلى ذلك بعض الشباب المتحمس لمدرسة الحديث ، وربما أيده بعض الكبار .

وهذا خطأ ولا شك ، فإن أهل السنة بكل أصنافهم : أشعرية وماتريدية وحنبلية ، متكلمين وأثريين وفقهاء ومتصوفة ، لم يُكفروا الفرق المبتدعة - في نظرهم - الخوارج والمعتزلة وغيرهم ، ولم يخرجوهم من الإسلام ، بل حكموا بأنهم من أهل البدع لا أكثر ؛ رغم إنكارهم لعدد من الأحاديث برغم استفاضة بعضها ، بل ربما أوصلها بعضهم إلى مرتبة التواتر .

وذلك لأن الكفر بإنكار المتواتر: غير مجمع عليه ، إنما المجمع عليه : إنكار ما عُلم من دين الإسلام بالضرورة ، وهذا أمر زائد على مجرد التواتر أو مجرد الإجماع .

ومثل ذلك : إنكار الأحاديث التي تتعلق ببعض أشراف الساعة ، مثل :